ISSN 2307-1583

سياساتكابيت

العدد ٦ - كانون الثاني/يناير ٢٠١٤

دورية محكّمة تُعنَى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسات العامة



راعلانها جماعة الإخوان المسلمين "جماعةً إرهابيّة"، دقّت الحكومة

المص نة المُعيّنة مسمارًا أخيرًا في نعش أيّ تسوية سياسيّة، قد تفضي إلى رأب الصدع العميق الذي ضربَ المجال السياسيّ المصريّ في المرحلة

الانتقالية، ووصل إلى قمّته في انقلاب ٣ مُّوز / يوليو ٢٠١٣. وقد

حاء القرار بعد يومين من وقوع انفجار استهدف مبنى مديريّة أمن

المنصورة في محافظة الدقهليّة، أفضى إلى مقتل العشرات من عناصر

وكانت جماعة "أنصار بين المقدس" السلفيّة التي تنتشر في مدن

شمال سيناء وقراه، وتحظى بدعم قبليّ ومحلّي هناك، قد أعلنت مسؤوليتها عن العمليّة في بيانٍ نُشرَ على الإنترنت، وتداولته بعض

وسائل الإعلام، وعدَّت العمليَّة ردًّا على محاربة "النظام المرتدّ الحاكم

الشريعة الإسلاميّة". وكانت هذه الجماعة قد استهدفت من قبّل

جنود الجيش المصريّ في سيناء، وبعض عناصر الأمن، إضافةً إلى

محاولة اغتيال وزير الداخليّة المصريّ محمد إبراهيم في الخامس من

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

كانت الحكومة المصرية المعينة قد استبقت إصدار القرار باتَّخاذ مجموعة من الإجراءات التي تســـتهدف استتصال جماعة الإخبوان المسلمين، ومعاقبة المتعاطفيين معها أو رافضي الانقلاب العسيكري وجملة القوانين التى تقيد الحريات العافة

وما يؤيّد هذا الاستنتاج أنّ وسائل إعلام وصحفًا مصريّة وعربيّة، بعد انفجار الدقهليّة في ٢٤ كانون الأول / ديسمبر، عمدت إلى تناقل

نسخة مزيّفة من بيان "أنصار بيت المقدس" جرت الإشارة فيها إلى

أنَّ التفجير كان "ردًّا على أحداث العنف التي تشهدها مصر ضدّ

أعضاء جماعة الإخوان المسلمين"(١)، مع أنَّ البيان الأصلى لم يأت على

ذكرهم بل ركّز على اتّهام النظام بالكفر ومحاربة الإسلام واستباحة

وكانت الحكومة المصربة المعينة قد استبقت إصدار القرار باتّخاذ مجموعة من الإجراءات التي تستهدف استئصال جماعة الإخوان المسلمين، ومعاقبة المتعاطفين معها أو رافضي الانقلاب العسكريّ وجملة القوانين التي تقيّد الحريات العامّة؛ فبعد مجزرة رابعة العدويّة التي تُعدّ أعنف مجزرة دمويّة ضدّ اعتصام سلميّ في التاريخ المصري الحديث، توالت القرارات الإدارية والممارسات الأمنية التي سعت إلى الإجهاز على معارضي الانقلاب العسكري، ابتداءً من قرار المحكمة الإداريّة حلّ جماعة الإخوان المسلمين ومصادرة أموالها عن المجال السياسي، واستئصالها من المشهد السياسي المصري. المنقولة وغير المنقولة في أيلول / سبتمبر الماضي، ومرورًا بإطلاق جملة من الأحكام القضائية التي شملت حتّى الطلبة والقاصرين ونشطاء حركات سياسيّة ساهمت في إشعال ثورة ٢٥ يناير مثل "حركة ٦

والتحضير لمحاكمتهم.

ولم تساهم وسائل الإعلام المصريّة وبعض وسائل الإعلام العربيّة المعادية للثورة في شحن الأجواء بخطابِ فاشستي ضدّ الإسلاميين

أبريل"، وانتهاءً علاحقة القضاة الرافضين سياسات النظام العسكريّ

أيلول / سبتمبر الماضي. وعلى الرغم من إعلان جماعة "أنصار بيت المقدس" التي تُعدّ خصمًا أيديولوجيًّا لجماعة الإخوان المسلمين وسبق لها أن "كفّرت" الرئيس المعزول محمد مرسى، مسؤوليتها عن استهداف مديرية أمن المنصورة، استغلَّت الحكومة المصريَّة المُعيِّنة الحادث من أجل اتِّخاذ خطوة جذرية ذات أبعاد خطيرة، وهي اتّهام جماعة الإخوان المسلمين بالمسؤولية عن التفجير، ولتصنّفها بناءً عليه "جماعةً إرهابيةً في الداخل والخارج"، في قرار يهدف إلى القطع كليًّا مع الجماعة وإقصائها

ظروف صدور القرار

خرج نائب رئيس الوزراء في الحكومة المصريّة المعيّنة عقب الانقلاب العسكري، مساء يوم الأربعاء ٢٥ كانون الأول / ديسمبر؛ ليعلن قرار حكومته تصنيف جماعة الإخوان المسلمين "جماعة إرهابية في الداخل والخارج". وقرأ القرار وزير ناصري بطريقة حماسية لا تخلو من الاستعراض. وهدف إلى استغلال المناخ المعادي للديمقراطيّة، لتمرير قرار جرى التمهيد له قبل انفجار الدقهليّة؛ إذ سبق أن هدّدت الحكومة في أكثر من مناسبة بحظر تنظيم جماعة الإخوان المسلمين، وعَدُه إرهابيًا.

للاطلاع على النسخة المزيّفة من البيان، راجع: بوّابة أخبار اليوم، ٢٠١٣/١٢/٢٤، على

http://goo.gl/Mu1Q7p

للاطلاع على النسخة الأصلية للبيان، راجع الرابط التالي:

http://alplatformmedia.com/vb/showthread.php?s=dad49e20560fe106c9ce51

ثقافة الكراهبة.

وحتّى نفهم الآثار الخطيرة التي تترتّب على صدور هذا القانون، مِكن

تتبع الانتهاكات الجسيمة التي رافقت صدور قوانين مكافحة الإرهاب

التي أقرتها بعض الدول العربية وغير العربية بعد أحداث الحادي

عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وانتشار عقيدة الحرب على الإرهاب؛

إذ صار بالإمكان اعتقال المواطن بشبهة كونه إرهابيًّا، ثمَّ تمديد حيسه

حتَّى يثبت أنَّه ليس إرهابيًّا أو لا ينتمي إلى فصيلِ إرهابيَّ، ونصَّ المادّة

٨٦ من قانون العقوبات المصريّ مستمدّ من مفاهيم تلك الحقبة،

ومن هنا، فإنَّ خطورة هذا القانون تكمن في "استثنائيته"؛ أي أنَّه

يجري عكس العُرف القضائي المشهور: "المتهم بريء حتى تثبت

إدانته"، وتتزايد خطورته في مصر في ظلّ قدرة النظام الاستبدادي

عبر أجهزته البوليسيَّة على حبس أيِّ مواطن مصريَّ حتى يثبت أنّه

ليس إخوانيًّا؛ فالقانون إذًا لا يهدُّد من هم أعضاء في جماعة الإخوان

المسلمين أو من هم متعاطفون معها فحسب، بل يهدّد أيضًا ملايين

المصريين الذين قد يفكّرون يومًا في الاحتجاج ضدّ النظام وأسسه

لقد كان من أهمِّ نتائج ثورة الخامس والعشرين من يناير تقييد قانون

الطوارئ الذي حكم البلاد لأكثر من ثلاثين عامًا، وجرى خلاله تبرير

آلاف المحاكمات العسكريّة ضدّ المواطنين المصريين في عهد مبارك؛

بحيث أصبح من غير الممكن تمديد حالة الطوارئ لأكثر من شهر

إلا بموافقة أغلبيّة أعضاء مجلس الشعب. لكن النظام العسكري أبي

إلا أن يطيح هذا الإنجاز؛ إذ عبر إقرار قانونيْن جديدين، هما: قانون

التظاهر الذي أقرّه الرئيس المصريّ الموقّت عدلي منصور في تشرين

الثاني / نوفمبر الماضي، وتفعيل قانون الإرهاب ذي الطبيعة الاستثنائيَّة

بإعلان جماعة الإخوان المسلمين جماعةً إرهابيّة، جرى منْح السلطة

القائمة الصلاحيات القصوى في ملاحقة المعارضين واعتقالهم وتقديمهم

وعليه، يبدو أنَّ تركيبة القوانين الجديدة لا ترمي إلى استئصال جماعة

الإخوان المسلمين وحلفائها فحسب، بل تهدف إلى إعادة صوغ حالة

الطوارئ، وإطلاق يدِ النظام الأمنيَّة بصورةٍ قانونيَّة أيضًا؛ للقضاء على

أيّ مقاومة تواجه الديكتاتوريّة وعودة المؤسسة الأمنيّة إلى الوضع

إلى محاكمات عسكرية.

الذي كانت عليه قبل الثورة.

الانقلابيّة، ويعرّضهم إلى محاكم استثنائيّة باسم مكافحة الإرهاب.

حقبة المحافظين الجدد وحربهم على الإرهاب.

فحسب، بل ذهبت أيضًا بعد إصدار قانون التظاهر في تشرين الثاني

/ نوفمبر الماضي إلى وصم من يتظاهر ضدًّ الحكومة بالتحالف مع

الإرهاب متمثِّلًا بجماعة الإخوان المسلمين، واستهدفت تحديدًا فئة

الشباب التي كان لها دور في إسقاط نظام مبارك. وفي ظلّ مناخ

الإقصاء والأجواء المعادية للديمقراطية، وصلت الأمور إلى حدّ تسابق

رؤساء المقارّ الأمنيّة في مراكز قرويّة في محافظات مصريّة لنشر أخبار

القبض على قياداتٍ وعناصر محليّة إخوانيّة؛ من أجل كسب الشهرة

أو التزلُّف لنظام الحكم الجديد(٢) في ظلَّ خطاب سياسي شعبوي ينشر

تصرّ وسائل الإعلام المصريّة الموجّهة من قوى الأمن

في نشــراتها اليوميّة، على تصوير الاحتجاجات ضدّ

الانقلاب العسكري وضذ ممارســـات الدولة الأمنية،

على أنْها "صراعُ بين الشعب والإخوان المسلمين"

وتصرّ وسائل الإعلام المصريّة الموجّهة من قوى الأمن في نشراتها

اليوميّة، على تصوير الاحتجاجات ضدّ الانقلاب العسكريّ وضدّ

ممارسات الدولة الأمنيّة، على أنّها "صراعٌ بين الشعب والإخوان

المسلمين"؛ بحيث يصبح من يعارض الاستبداد كأنَّه يعارض "الإرادة

الشعبيّة"، لتمتلئ الفضائيّات المصريّة بدعوات سحب الجنسيّة،

واتّهامات التخابر مع جهاتٍ أجنبيّة معادية لمصر. وما لبثت هذه

الدعوات أن تحوّلت تهمة رسميّة يوجّهها النظام بأجهزته القضائيّة

لقد كان قرار إعلان الإخوان المسلمين جماعةً إرهابيّةً نتيجةً طبيعية

ومتوقّعة لمسار النظام الاستبدادي الذي يديره العسكر، ويضمّ خليطًا

من شخصيات محسوبة على الحزب الوطني القديم، وشخصيات

أخرى من المعارضة التقليدية التي يمكن عدّها جزءًا من النظام

الفاسدة لاحتجاز المعارضين واعتقالهم بتهم الخيانة العظمى.

إعادة تقنين السطوة الأمنيّة

لقد صنّف قرار الحكومة المصريّة، كما جاء في نصّ الجريدة الرسميّة،

وهذا لا يعني أنَّ الحكومة المصرية سوف تسجن كلِّ عضوٍ في التهمة بكلِّ معارض. هذه أجواء فاشيَّة بلا شك؛ فقوانين مكافحة الإرهاب لم تصمَّم في أيِّ بلد لمكافحة حزب سياسي، فضلًا عن حزب ذي قواعدَ اجتماعية وسياسية واسعة.

القديم، بما فيها قوى قومية وإسلامية ويسارية، وهي التي فوجئت بثورة ٢٥ يناير، ولم تقتنع يومًا مجادئها؛ والتي لم تراجع يومًا موقفها من الديمقراطية؛ فالنظام الحالي يستمدُّ شرعيته أصلًا من معاداة الإسلاميين. وعمل منذ مجيئه على تحويل الانتماء إلى "الإخوان" تُهمة، قبل أن ينتقل إلى المرحلة التالية التي يمتلك بموجبها سلطة تحديد من هو "الإخواني" وتعريفه، كما أعلن القرار الجديد. ولكنَّه في الحقيقة يعمل بصورة منهجية على تصفية منجزات ثورة ٢٥ يناير، بما في ذلك دور نشطائها الشبّان من "حركة ٦ أبريل" وغيرهم.

من "الطوارئ" إلى "الإرهاب":

"جماعة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية وتنظيمها تنظيمًا إرهابيًا في مفهوم نصِّ المادة ٨٦ من قانون العقوبات"، ما يعني تنفيذ قانون الإرهاب على أكبر حزبِ سياسيٍّ في البلاد، حصل على ما تصل نسبته إلى ٤٠٪ من مقاعد مجلس الشعب المنحل، وعلى أكثر من ربع أصوات المصريين في الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة في أيار / مايو ٢٠١٢.

وقد تضمّن نصّ القرار في بنده الأوّل عبارةً عامّةً وفضفاضة، هي "توقيع العقوبات المقرّرة قانونًا لجريمة الإرهاب على كلّ من يشترك في نشاط الجماعة أو التنظيم، أو يروِّج لها بالقول أو الكتابة أو بأيّ طريقة أخرى، وكلِّ من عِوِّل أنشطتها"؛ وهو ما يضع ملايين المصريين ممَّن لا يقرّون سياسات قمع عناصر الجماعة أو ملاحقتهم، أو حتّى يدعون إلى التصالح معهم في دائرة الملاحقة والاتّهام، فمساحة التأويل شاسعة في ظلُّ عموميّة النصّ.

جماعة الإخوان المسلمين وتعاقبه، ولكنّها سلّحت نفسها بسلاح ثقيل من شأنه أن يشيع أجواء من التخويف والترهيب؛ فالقانون سيف مسلّط في يديها يعطيها حقّ التعامل مع أيّ معارض سياسي، بوصفه مشتبهًا به بأنّه "إخواني"، والتعامل معه بموجب قانون مكافحة الإرهاب. وثمّة وسائل تنظيم جوقات إعلامية في إلصاق

احتمالات المرحلة المقبلة

لا يُعدّ قرار الحكومة المصريّة المعيّنة إعلان جماعة الإخوان المسلمين جماعةً إرهابيّة نكسة لمبادئ الحوار والديمقراطية فحسب، بل يوجّه ضربة قاصمة أيضًا لخريطة الطريق التي أعلن عنها وزير الدفاع عبد الفتّاح السيسي عقب عزله الرئيس السابق محمد مرسي، بوصفها مَثِّل، كما زعم حينها، مفتاحًا لحلّ الأزمة.

لا يُعدُ قرار الحكوم_ة المصريّة المعيّنة إعلان حماعة الإخوان المسلمين جماعةً إرهابيّة نكسلة لمبادئ الحوار والديمقراطية فحسب، بل يوجُه ضربة قاصمة أيضًا لخريطـــة الطريق التي أعلن عنهـــا وزير الدفاع عبد المُتَام السيســي عقب عزله الرئيس الســـابق محمد مرسى

وعلى الرغم من أنَّ البعض يعتقد أنَّ الضغوط التي تمارسها السلطة الحاليّة تهدف إلى دفع الجماعة إلى القبول بتسوية سياسية تعطي الشرعيّة للانقلاب العسكري وللنظام السياسي الجديد الذي نتج منه، فلقد غدًا واضحًا غلبة الميول الاستئصاليّة لدى نظام العسكر، وجنوحه إلى إقصاء المعارضين، وإصراره الغريب على السير منفردًا على الرغم من الاحتجاجات المستمرّة والتنديد الدولي والحقوقيّ العالمي.

أخيرًا، لا بدّ أنّ هذه السياسة التي توّجتها الحكومة المصرية بقرارها الأخير إعلان جماعة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية، تضع حدًّا لكلّ المساعى الجارية في دوائر الثقافة العربيّة، منذ أكثر من عقدين من الزمن من أجل تحقيق المصالحة بين التيّارين الإسلامي والعلمانيّ. والأخطر من ذلك، أنَّ ذهاب النظام المصريِّ الاستبدادي إلى دفع الأمور بهذا الاتَّجاه، سوف يدفع البعض إلى الخوف والانكفاء، وسوف يدفع آخرين إلى التظاهر السلمي. ولكنّه سوف يدفع أيضًا من دون شك بالكثير من الإسلاميين المصريّين إلى العودة للعمل السرّي. وقد يدفع بعضهم إلى التطرّف واستخدام العنف، بعد أن حُرموا من ممارسة حقِّهم في التعبير عن النفس بوسائلَ سلميَّة، ما دام ثمن العمل السلمي قد أصبح القتل أو السجن لسنوات طويلة؛ فالدولة التي تعامل جزءًا من شعبها بوصفهم إرهابيّين، إمَّا تدفعهم إلى أن يكونوا كذلك بالفعل.

 انظر على سبيل المثال إلى الخبر الذي نشرته صحيفة المصري اليوم، بتاريخ ٢٠١٣/١١/٣٥. والذي يعلن فيه مأمور مركز شرطة فرشوط وهي قرية في محافظة قنا، على قبضه على أحد قيادات الإخوان المسلمين وبحوزته "مبلغ مالي قيمته ٧٩٠ جنيهًا، وإيصال تحويل عملة من النقد الأجنبي إلى الجنيه المصري"ا، وقد جرى تصدير الخبر بصورة المأمور. راجع الخبر على الرابط التالي:

http://www.almasryalyoum.com/news/details/346311